

بيعه وثاره ووقوعه كالبیان و
لا يحدو فالو في معتقل اللسان ان
امتد ذلك وعلم اشاداته فكذلك والا
فلا و في غم مد يوجه فيها سيرة
اقل تحري والكل في الاختياد ثم مدة الكتاب
في يوم دوشنبه في وقت ظهر الاخر وحسن

عنه و ما كان
في يوم دوشنبه

تصوفاً الوصية التي كان انما لا يخرج العورة والمال من ثورته في
وارثه وقربه و غير ذلك الموقوف فلا مانع من العتمة نقله لغيره
بما كان له من اهل بيته ان يرضوا به الشرط في مال بعد
موتة ولا يرضوا الوصاية بالكلية والفقير والفقير والفقير
الذي

ابداً فلا ينفذ وما أحدثت لما في غلة سنانه ويصرف غنم وورثه ولبنة له
ما في مائة ثم ابداً اولاً ويورث بيعة وكسبة يفتلها في العتمة والوصية يجعل
احدهما ستمين قسماً ولا يصح كوصية سنانه لا وارث له ما شاركه مال
جمع اليمين واليمين ووصية او وصي الى زيد وقيل عندك فان رجع عن
رد والا فلا فان سكت فانت موصية بغيره وضرة وازم به من الميراث
وان جهل به فان رد بعد موتته ثم قيل صحه الا اذا نفذ فاقض رده والى عبداً وكافر
او فاسق ببدل القاض بغيره والى عبده صحه ان كان ورثته صحاراً والى العاجز
عنه القيام براض الله عنهم وبعين ائمة بقدره والى ائمة لا ينفذ واحدها الا بشرط
كفده وتجهيزه والظهور في حقوقه وقضاؤه وطلبه وبشرط حاجة الطفل والا
تأب له واعتناق عبده من ورثه ورجعة وتنفذ وصية مقيمين وهم الموال الضالعة
وسبع ما يحق ان تلفه ووجوه الوصية التي في مالها ومال موصيه ومن فيه الا ان كان
وقسرة الوصية من الورثة مع الموصي له لم ينفذ فانه عليه ان يضاعف قسماً مع
قسطه من الوصية له صحه لا يفرجه بثلث مائة وصحة للقاضي واحده على

ابداً فلا ينفذ وما أحدثت لما في غلة سنانه ويصرف غنم وورثه ولبنة له
ما في مائة ثم ابداً اولاً ويورث بيعة وكسبة يفتلها في العتمة والوصية يجعل
احدهما ستمين قسماً ولا يصح كوصية سنانه لا وارث له ما شاركه مال
جمع اليمين واليمين ووصية او وصي الى زيد وقيل عندك فان رجع عن
رد والا فلا فان سكت فانت موصية بغيره وضرة وازم به من الميراث
وان جهل به فان رد بعد موتته ثم قيل صحه الا اذا نفذ فاقض رده والى عبداً وكافر
او فاسق ببدل القاض بغيره والى عبده صحه ان كان ورثته صحاراً والى العاجز
عنه القيام براض الله عنهم وبعين ائمة بقدره والى ائمة لا ينفذ واحدها الا بشرط
كفده وتجهيزه والظهور في حقوقه وقضاؤه وطلبه وبشرط حاجة الطفل والا
تأب له واعتناق عبده من ورثه ورجعة وتنفذ وصية مقيمين وهم الموال الضالعة
وسبع ما يحق ان تلفه ووجوه الوصية التي في مالها ومال موصيه ومن فيه الا ان كان
وقسرة الوصية من الورثة مع الموصي له لم ينفذ فانه عليه ان يضاعف قسماً مع
قسطه من الوصية له صحه لا يفرجه بثلث مائة وصحة للقاضي واحده على

تصوفاً الوصية التي كان انما لا يخرج العورة والمال من ثورته في
وارثه وقربه و غير ذلك الموقوف فلا مانع من العتمة نقله لغيره
بما كان له من اهل بيته ان يرضوا به الشرط في مال بعد
موتة ولا يرضوا الوصاية بالكلية والفقير والفقير والفقير
الذي